

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
من إعداد الطالب : بابزيز عاصم بدر الدين
بعنوان :

أثر تصدير التمور على تنمية زراعة النخيل في الجزائر(2015-2016)

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 28 / 05 / 2017

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

الأستاذ / قريشي خير الدين (أستاذ محاضر -أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) رئيسا .
الأستاذ / دويس محمد الطيب (أستاذ محاضر -أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مشرفا
الأستاذة / بضياف نقي الدين (أستاذ محاضر -أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) ممتحنا .

السنة الجامعية 2016/2017

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
من إعداد الطالب: بابزيز عاصم بدر الدين
بعنوان:

أثر تصدير التمور على تنمية زراعة النخيل في الجزائر (2015-2016)

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ : 28 / 05 / 2017

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

الأستاذ / قريشي خير الدين (أستاذ محاضر -أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) رئيسا .
الأستاذ / دويس محمد الطيب (أستاذ محاضر-أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) مشرفا
الأستاذ / بضيف تقي الدين (أستاذ محاضر -أ- جامعة قاصدي مرباح . ورقلة) ممتحنا .

السنة الجامعية 2016/2017

رسالة هداية

أرفع قلبي تواضعا إلى من رباني على حب
الله ورسوله إلى الوالدين العزيزين أبي وأمي
أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفا وأتاني بعلمه

إلى جميع أصدقائي وزملائي

إلى كل من أسعد لنجاهي

عاصم بدر الدين

الشكر

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والحمد لله الذي
أنار دربنا بنور الإيمان والعقل والحمد لله الذي مهد لنا
العلم نور ووهبنا درب النجاح.

أوجه شكري الخاص إلى الأستاذ محمد الطيب دويس
بالإشراف على هذا العمل وعلى النصائح والتوجيهات
التي قدمها طيلة إنجاز هذا العمل المتواضع وأسأل الله
العظيم رب العرش العظيم أن وفقه.

كما أقدم الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين ساهموا
في نصحي وتوجيهي وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.
كما أوجه شكري وإحترامي إلى كل من ساهم في إنجاز
عملي سواء بالدعاء أو بالعمل أو بنصح.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التصدير في تطوير زراعة النخيل في الجزائر، وهذا من خلال دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال سواء كان إنتاج وتسويق وطني أو تصدير ، وقد تم استخدام إحصائيات مصدرها العديد من الوكالات الوطنية تخص الحالة الجزائرية، و اقتصرت عملية البحث على عدة ولايات ثانوية ورئيسية معنية بإنتاج وتصدير التمور، تم استعمال المنهج التحليلي وأسلوب الاستبيان لدراسة هذه المعطيات. وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن الجزائر تتوفر على مساحات كبيرة مستغلة في زراعة النخيل وأن هناك توافق بين الإنتاج وتصدير التمور في الجزائر والصادرات الجزائرية في نمو مستمر لكن بصفة بطيئة جدا .

الكلمات المفتاحية : تصدير التمور ، إنتاج التمور ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . التسويق

Abstract

Cette étude vise à déterminer le rôle de l'exportation dans le développement de la culture du palmier dattier en Algérie, et ce à travers un échantillon de petites et moyennes entreprises opérant dans cette étude sur le terrain si la production d'une commercialisation nationale ou à l'exportation, a été statistiques utilisées provenant de plusieurs organismes nationaux appartenant au cas de l'Algérie, et la recherche limitée sur plusieurs Etats clés mineurs impliqués dans la production et l'exportation de dates, l'utilisation de la méthode analytique et la méthode du questionnaire pour étudier ces données. L'étude a conclu que le nombre des plus importants résultats que l'Algérie est disponible sur de grandes surfaces exploitées dans la culture du palmier et que la compatibilité entre la production et l'exportation de dates en Algérie et les exportations algériennes ne cesse de croître, mais dans un très lent

Keywords: Exportation des dates, la production des dates, les petites et moyennes entreprises, Marketing

قائمة المحتويات

.III	الإهداء
.IV	الشكر
.V	الملخص
.VI	قائمة المحتويات
.VII	قائمة الجداول
.VIII	قائمة الاختصارات والرموز
.IX	قائمة الملاحق
.أ.	المقدمة
01	الفصل الأول : جانب الأدبي لتصدير و إنتاج خارج المحروقات
2	تمهيد
3	المبحث الأول : أدبيات النظرية للزراعة والصادرات خارج المحروقات
3	المطلب الأول : أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية
6	المطلب الثاني : التسويق الخارجي للتمور الجزائرية
12	المبحث الثاني الدراسات السابقة
16	الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لدراسة
18	المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة
18	المطلب الأول : طريقة الدراسة
19	المطلب الثاني : أدوات جمع البيانات.
19	لمطلب الثالث : معطيات الدراسة
21	المبحث الثاني : دراسة إحصائية لدور التصدير في تطوير زراعة النخيل بالجزائر
21	المطلب الأول : دراسة تحليلية لقطاع التمور في الجزائر
26	المطلب الثاني : دراسة إحصائية لواقع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر
36	المطلب الثالث : نتائج الدراسة

40	الخاتمة
43	المصادر و المراجع
45	الملاحق
49	فهرس

قائمة الجداول

6	نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية:	جدول رقم (1-1)
7	أهم الدول المنتجة للتمور	جدول رقم (1-2)
8	أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية	جدول رقم (1-3)
9	أهم الدول المصدرة في العالم حسب قيمة صادرات التمور (بالألف دولار 2008)	جدول رقم (1-4)
10	أهم الدول العربية المصدرة للتمور للأسواق العالمية 2008-2010	جدول رقم (1-5)
11	نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير نفطية 2000-2011	جدول رقم (1-6)
12	تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية والقيمة من منتج التمور	جدول رقم (1-7)
13	أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011	جدول رقم (1-8)
20	عدد المؤسسات الناشطة في التمور	جدول رقم (2-1)
21	توزيع النخيل حسب الولايات	جدول رقم (2-2)
22	توزيع إنتاج النخيل	جدول رقم (2-3)
25	حجم التصدير	جدول رقم (2-4)
26	مقارنة بين الجزائر و تونس في إنتاج التمور	جدول رقم (2-5)
26	إحصائيات محور الإنتاج	جدول رقم (2-6)
27	الإحصائيات الوصفية لمحور التسويق	جدول رقم (2-7)
27	الإحصائيات الوصفية لمحور التصدير	جدول رقم (2-8)
28	الإحصائيات الوصفية لمحور عوائد الإنتاج	جدول رقم (2-9)
29	الإحصائيات الوصفية لمحور عوائد الإنتاج	جدول رقم (2-10)
30	ثبات صحة الإستهيبان	جدول رقم (2-11)

30	قطاع نشاط المؤسسة	جدول رقم (2-12)
30	طبيعة المدير	جدول رقم (2-13)
31	الجنس	جدول رقم (2-14)
31	المستوى التعليمي	جدول رقم (2-15)
31	خبرة المؤسسة في مجال نشاطها	جدول رقم (2-16)
32	عدد عمال المؤسسة	جدول رقم (2-17)
32	مجال نشاط المؤسسة	جدول رقم (2-18)
33	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور	جدول رقم (2-19)
34	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور	جدول رقم (2-20)
35	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور	جدول رقم (2-21)
36	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور	جدول رقم (2-22)
37	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور	جدول رقم (2-23)

قائمة الأشكال

23	المؤسسات المنتجة للتمور في الجزائر	الشكل (1-2)
24	المؤسسات المصدرة للتمور في الجزائر	الشكل (2-2)

قائمة الرموز و الإختصارات

الدلالة بالعربية	الدلالة باللغة الأصلية	الإختصار
وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	L'agence nationale pour la promotion du commerce extérieur	ALGEX
المركز الوطني لسجل التجاري	National nationale for Commercial Record	CNRC

مقدمة

أ. توطئة:

في ظل أزمة البترول يجب العمل على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات للحصول على نقد أجنبي ولتحقيق توازن اقتصادي في ميزان المدفوعات ومحاولة التخلص من التبعية البترولية التي هي في الحقيقة أساس الاقتصاد الجزائري ومن بين أهم القطاعات التي يمكن للجزائر التفوق فيها هو القطاع الزراعي والصناعي.

ويلعب القطاع الزراعي دور استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد لجميع أنواع الخضار والفواكه، ويعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية التي أولت لها الجزائر بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، باعتباره من القطاعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في شعبة الحبوب، واللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها، كذلك يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تصديرها للمنتجات الزراعية التي تمتاز بقوة إنتاجها وجودتها، وتحتاج بذلك إلى استراتيجية تصديرية كما هو الشأن لبعض الخضار والفواكه كالتفاح

ومن أهم قطاعات الفلاحة قطاع التمور بصفة عامة وشعبة النخيل بصفة خاصة وتعتبر التمور أحد المنتجات الزراعية التي تتميز بها الجزائر سواء من حيث الكمية أو الجودة ولها سمعة جيدة في الأسواق العالمية ومع إمكانية إنشاء مؤسسات ناشطة في مجال تسويقها وتصديرها

ويعتبر منتج التمور من أهم الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في المناطق الجنوبية والواحات وذلك لما لها من وزن اقتصادي واجتماعي لسكان المنطقة ومساهمته في دعم الاقتصاد الوطني، لذا يمكن أن تلعب التمور دور أساسي في جلب العملة الصعبة للبلاد من خلال تصديرها وتسويقها

لكن ما هو واقع النسيج الصناعي لهذه الشعبة (إنتاج، تسويق، تصدير) وما هي العوائق التي تقف حاجز عثرة أمام تنميته

هل فتح أسواق جديدة للتمور الجزائرية يمكن أن يكون دافع ومحفز لتطوير زراعة النخيل في الجزائر باعتباره يمكن أن يضمن هذا المنتج ويشجع الفلاحين على تكثيف هذه النوع من الزراعة، أما أن هناك عوائق أخرى تواجه الفلاحين والمؤسسات العاملة في هذا القطاع، وما هي طبيعة هذه العوائق وهل للدولة دور في دعم هذا القطاع

ب. إشكالية الدراسة :

على ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما الأثر الذي يقوم به تصدير التمور على تنمية زراعة النخيل في الجزائر؟

و للإجابة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها الى الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو واقع زراعة النخيل وتصدير التمور في الجزائر؟
2. هل تلقى زراعة النخيل في الجزائر الدعم والرعاية الكافية من طرف السلطات العمومية؟
3. هل تمثل التمور خيار استراتيجي في التصدير للجزائر؟

ب. فرضيات الدراسة :

من خلال ما سبق يتكون لنا جملة من الفرضيات التي يتوجب البحث أن يؤكدنها أو ينفيها وهي كما يلي :

1. تقوم الجزائر بعدة استثمارات في مجال التمور وتوسيع للأراضي القابلة لزراعة النخيل ؟
2. تقوم الجزائر بالدعم المالي والتقني لزراعة النخيل في الجزائر؟
3. تمثل التمور أحد المواد الممكن تصديرها والاستحواذ على عديد الأسواق العالمية؟

ث. مبررات إختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع منها:

1. الرغبة في انشاء مؤسسة مصدرة للتمور؛
2. معرفة واقع قطاع التمور في الجزائر؛
3. معرفة إن كان هذا المجال مشجع للاستثمار أم لا.

ت. أهداف الدراسة؛

- ✓ الوقوف على واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد الوقوف على درجة توجهها نحو التصدير؛
- ✓ معرفة التمور المستغلة في الانتاج والتصدير؛
- ✓ معرفة مدى نجاح المؤسسات المستثمرة في مجال التمور.

د . أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة مكانة التمور الجزائرية وإمكانية مساهمتها في الرفع من الاقتصاد الوطني

✚ أهمية الدراسة النظري :

- ✓ تعريف واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومدى ارتباطها بالنتاج الوطني؛
- ✓ التعرف على نوعية السلع التي تصدرها الجزائر خارج المحروقات؛
- ✓ تتمثل في تحقيق إضافة متواضعة للمكتبة وتزويدها بالمعرفة التي تتضمنها الدراسة من خلال المساهمة التي يمكن أن تضيفها الدراسة.

✚ أهمية الدراسة :

أما شق التطبيق لدراستنا فمن دراسات التي اهتمت بإنتاج وتصدير التمور على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتأني أهمية البحث من أن تحديد خصائص تصدير وإنتاج التمور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعدنا في الحصول على نتائج لدراستنا.

ذ . حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي :

المجال البشري: قد تمت هذه الدراسة على كل المؤسسات المنتجة والمصدرة للتمور في ولايات الوطن.

الحدود المكانية: أجريت إحصائية على مؤسسات صغيرة ومصغرة منتجة ومصدرة للتمور والحصول في الولايات المعروفة بإنتاج التمور أو تسويقها وتصديرها.

الحدود الزمانية: كانت فترة الدراسة تخص السنوات الثلاثة الأخيرة 2013-2015.

ر . مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الاحصائيات والوثائق وعدد من المراجع كالمذكرات والمقالات والكتب.

ز . صعوبات الدراسة :

✓ قلة أو انعدام شبه تام للدراسات السابقة في مجال التمور وتشخيص واقعها؛

✓ وجود احصائيات قديمة وقلة مصادرها.

ز . هيكل الدراسة :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للزراعة وتنمية الصادرات خارج المحروقات حيث قسمناه إلى مبحثين أساسيين، تناولنا في المبحث الأول على أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية حيث عرفنا الزراعة ثم التنمية الاقتصادية وتحدثنا عن أهمية القصاص الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي

تم تطرقنا إلى إحصائيات حول تسويق وتصدير التمور الجزائرية في الأسواق الخارجية كنسبة صادرات التمور من صادرات الزراعة وأهم الدول المنتجة والمصدرة للتمور في العالم وكذا تطور صادرات التمور الجزائرية .

أما المبحث الثاني فكان عبارة عن عرض لبعض الدراسات السابقة التي كانت بمثابة الدرب المنير ونقطة

البداية لهذه الدراسة.

• الفصل الثاني :

تناولنا في هذا الفصل الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية وكذا عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول

الزراعة وصادرات التمور

الجزائرية

تمهيد :

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للزراعة والتسويقية للتمور : حيث سنتطرق إلى الحديث عن الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية بصفة عامة ثم نتحدث عن تسويق التمور الجزائرية ومكانتها بالنسبة لدول العالم
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حيث سنتناول بعض الدراسات السابقة ونقارنها بدراستنا الحالية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للزراعة وصادرات التمور الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث الأول إلى الأدبيات المتعلقة بالزراعة وتسويق التمور الجزائرية، و ذلك من خلال

تقسيم المبحث إلى مطلبين ، المطلب الأول مخصص حول أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية ، أما

المطلب الثاني لتسويق وتصدير التمور الجزائرية

المطلب الأول : أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية

أهمية الاقتصاد الزراعي¹

علم يقوم على تطبيق مبادئ علم الاقتصاد النظري وقوانينه على الفعاليات الاقتصادية الزراعية بفرعيها: النباتي والحيواني، للتوصل إلى أحسن استغلال للموارد الزراعية وتوزيع ثمرات هذا الاستغلال على الأفراد العاملين في الزراعة وفقاً لأسس سليمة وعادلة اقتصادياً واجتماعياً والاقتصاد الزراعي علم حديث كانت بداياته الأولى في ألمانيا في القرن التاسع عشر وكانت الجامعات الألمانية سباقة إلى تدريسه. وفي أوائل القرن العشرين شرعت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية في تدريسه علماً مستقلاً، ثم انتشر تدريسه تدريجياً في معظم جامعات العالم

علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام

هنالك علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام حيث ان اهداف الاقتصاد الزراعي لا يختلف من حيث الاساس عن أهداف الاصل الذي تفرع منه. غير ان الاقتصاد الزراعي تهتمه بالدرجة الاولى معرفة فعاليات اصحاب مهنة الزراعة ورفاهيتهم لذا فانه يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية. فلا يمكن للزراعة أن تنمو وتتطور بدون تطور ونمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى. أي أن الاقتصاد الزراعي ما هو إلا متمم للاقتصاد العام ولا يختلف عنه، ولكنه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية.

دور النشاط الزراعي في بنية الاقتصاد القومي

1- مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي

¹ شورش قادر على - أهمية الاقتصاد الزراعي في بنية الاقتصاد القومي- مقالات جامعة التنمية البشرية، العراق 2017

يساهم النشاط الزراعي مساهمة فعالة في تكوين الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد لأنه من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد وتختلف نسبة مساهمة هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد القومي من جهة وطبيعة ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى .

2- أهمية الزراعة في توفير المواد الغذائية لمواجهة زيادة الاستهلاك

تهدف الفعاليات الزراعية الى توفير المواد الغذائية لسد احتياجات المواطنين حيث ان التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية وذلك لمواجهة زيادة السكان الطبيعية من ناحية وارتفاع مستوى الاستهلاك من ناحية اخرى نتيجة لزيادة الدخل.

3- أهمية القطاع الزراعي في امداد القطاعات المختلفة بالأيدي العاملة.

يقوم القطاع الزراعي بإمداد الصناعة والفعاليات الاخرى المختلفة بالأيدي العاملة الفائضة المتوفرة في القطاع نتيجة نمو سكان الريف وادخال التقدم التكنولوجي ان نمو الصناعة يعتمد على توفير الايدي العاملة اللازمة لأنشاء الصناعات الجديدة وأن دخول المكننة (الالات الزراعية) وزيادة انتاجية العمل يؤدي الى زيادة الانتاجية في الريف وهذا يقلل من عدد الافراد اللازمين لتوفير احتياجات السكان ويؤدي الى ظهور فائض في الايدي العاملة في القطاع الزراعي وتحويلهم الى القطاع الصناعي لتغذية الصناعات بالايدي العاملة الرخيصة وهذا مما يزيد في انتاج وتقليل التكاليف وبذلك يرتفع مستوى الكفاءة الانتاجية للقوى البشرية وزيادة كفاءتها وانتاجيتها .

كذلك توجد علاقة متبادلة وقوية بين الزراعة والفعاليات المختلفة وخاصة الصناعة حيث تقوم الصناعة بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطوير الزراعة كالمكائن والالات والأسمدة الكيميائية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية وانشاء النواظم والسدود والخزانات و تحتاجالصناعة للمواد الزراعية الأولية التي تتطلبها الصناعة وفي نفس الوقت يساهم القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع السوق امام المنتجات الصناعية تامة الصنع حيث ان زيادة الأنتاج الزراعي تؤدي الى زيادة الدخول الزراعية و تحديث الريف والتقريب بين الريف والمدينة ويؤدي ذلك الى زيادة طلب الفلاحين للمنتجات الصناعية المتزايدة وبذلك يزداد التبادل ويتسع مجال التسويق وهذا بدوره يؤدي الى تشجيع و تطوير عملية التصنيع و بالإضافة الى زيادة دخول الفلاحين و يؤدي الى التحول في نمط الأنتاج الزراعي .

خصائص الاقتصاد الزراعي

1. الأرض: قد تكون الأرض محدودة المساحة طبيعياً، وقد تكون قابلة للزيادة عن طريق استصلاحها وزيادة إنتاجيتها بتطبيق التقانات الحديثة وتحويلها إلى أرض خصبة وتنظيم تغذيتها المعدنية والعضوية والمائية والهوائية، وقد تكون قابلة للنقصان بفعل الانجراف أو الملوحة أو الاستغلال السيء.
 2. الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية: معظم المنتجات الزراعية مواد غذائية تستهلك مرة واحدة على خلاف المنتجات الصناعية. ويتصف الإنتاج الزراعي بما يلي:
 - أ. تباين الدورة الزمنية البيولوجية، فإنتاج التمر مثلاً يحتاج إلى دورة مدتها نحو سنة كاملة.
 - ب- قد يحتاج إلى قروض طويلة الأمد وإلى كثير من الجهد والوقت والمال، لتسديد قيمة المواد الأولية من أرض وآلات زراعية ويكون من الضروري اختيار المحاصيل الزراعية اختياراً اقتصادياً راجحاً.
 - ج- عملياته موسمية يمكن أن تنتج منها مشكلات تسويقية كثيرة تخضع لقانون العرض والطلب وللعوامل البيئية وخاصة في الزراعة المطرية (البعلية)، مما يؤدي إلى عدم استقرار الدخل وإلى صعوبة التخطيط الزراعي وتقدير التكاليف وتسديد القروض في سنوات الجفاف أو القحط.
 - د يعتمد اعتماداً أساسياً على الأرض، بخلاف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
 3. رأس المال الزراعي: ويصنف رأس المال الزراعي اقتصادياً في: رأس المال الثابت الذي يمثل قيمة وسائل الإنتاج الزراعي، وهذه تشمل الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات، ورأس المال الدائر (تكاليف التشغيل الجارية) الذي ينفق على المواد الأولية واليد العاملة والمحروقات والزيوت والشحوم، وإن أي خلل في التناسب بين رأسيّ المال السابقين يؤدي إلى تقليل فرص الربح أو إلى الخسارة.
 4. الدخل الزراعي: ويتصف عموماً بضعف دخل الفرد بسبب ضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بالإنتاجية الصناعية، وبالتفاوت الكبير بين دخول الفئات الزراعية المختلفة في طرائق استثمارها (زراعة مروية أو مطرية، مزارع كبيرة أو صغيرة) وبعدم استقرار الدخل بسبب تحكم العوامل البيئية المناخية والطبيعية فيه.
 6. التنمية الاقتصادية الزراعية: إنها تتطلب نمواً متوازناً بين الزراعة والصناعة، وإن زيادة الإنتاج الزراعي أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ويوصى عموماً بجعل الأولوية للزراعة في البلد الذي يرغب في تنمية اقتصاده وذلك بما يتلاءم مع أحواله البيئية.

7. الفائض الزراعي: يمكن تصدير الفائض الزراعي لتحويله إلى نقود لشراء التجهيزات الصناعية أو لإقامة الطرق وتوفير الخدمات العامة وغيرها. وتتحقق التنمية الاقتصادية عندما تكون الزراعة قادرة على إنتاج فائض للتصدير.

8. التقدم التقني والمزرعة الاقتصادية الحديثة: التقدم التقني هو التغيير في طرائق الإنتاج وأدواته بغية زيادته وذلك باستخدام العوامل الإنتاجية نفسها وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة.

9- إنتاج المحاصيل التصديرية واستجلاب العملات الأجنبية :

للزراعة دور أساسي آخر في إنتاج الزراعة التصديرية وتجميع العملات الصعبة الضرورية لشراء مستلزمات التصنيع. ويجب الإشارة إلى أن الاعتماد الكلي على محصول تصديري واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية يجعل الاقتصاد القومي عرضة للهزات العنيفة بسبب التقلبات السعرية العالمية. لذلك يجب أن تشمل الخطة على تنوع المحاصيل الزراعية التصديرية. حيث أن التنوع المحصولي هو نفسه ثمرة من ثمار التنمية وغالبا ما يمكن تحقيقه في مراحل متأخرة منها.

وتعتبر الزراعة الصناعة الرئيسية التي تتولى تغطية استيراد السلع الاستثمارية والوسيلة والمواد الخام والوقود، وهي السلع الأساسية للتنمية الاقتصادية.

تعريف التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"².

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضاً بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع³.

² مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com

ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

أهمية القطاع الزراعي في الجزائر⁴

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزاً مهماً في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جلياً من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي. وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته. ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيداً من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيداً من الطلب على منتجاته ومزيداً من الطلب للتصدير ومزيداً من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما. غير أن القطاع

³ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص: 4.

⁴ فوزية غربي - الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2008

الزراعي قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة على فترة الاستعمار، لا مجال لذكرها ضمن هذا البحث المحدد زمنيا. أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل (والخاطيء) على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية. وكما هو معروف فقد استلهمت هذه الإستراتيجية أسسها من أفكار "دي بيرنيس" ببناء قاعدة صناعية قوية، ومن جهة أخرى الاعتماد في مجال الزراعة خصوصا على أفكار "آرثر لويس" التي تتلخص في ضرورة الإبقاء على الدخل الزراعي في مستوى أجر الكفاف، وأن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الناتج المتوسط بالقطاع الزراعي. ولما كانت هذه الفكرة ومثيلاها تقوم على افتراض وجود فائض عرض لعنصر العمل عند أجر الكفاف، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي سالبة أو مساوية للصفر، فإنه من المنتظر أن يتم هذا التحويل لعنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي. ويؤكد آرثر لويس في هذا السياق، على أن استمرار القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل ورأس المال يتطلب بقاء الفارق بين الأجر المرتفع بالقطاع الصناعي وأجر الكفاف بالقطاع الزراعي. ويضيف بأن أية زيادة في الأسعار والقوة الشرائية للمزارعين وعمال الفلاحة لا ينبغي اعتبارها حافزا بقدر ما تعد معوقا للتصنيع، وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف بالقطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي، حرصا على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة؛ وهو ما يعني انخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأس المال بالقطاع الصناعي.

ويبدو العمل (عن قصد أو دون قصد) وفقا لهذا الطرح على المستوى الرسمي، حيث أن السياسات المالية والسعرية المتعاقبة المنتهجة من طرف الدولة تسير في هذا الاتجاه.

المطلب الثاني : التسويق الخارجي للتمور الجزائرية

1-نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية:

يعتبر منتوج التمور من بين أهم المنتجات الزراعية التي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية من حيث الإنتاج سواء من خلال الجودة والنوعية. وهذا ما نلاحظه من الجدول أدناه : حيث تراوحت النسبة ما بين 10 بالمئة و 13 بالمئة.

الجدول : (1-1) نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية:

النسبة المئوية	الصادرات من التمور بمليون دولار	الصادرات الزراعية مليون دولار	السنوات
13	14.748	111.214	2000
6.62	10.439	151.849	2001
12.69	16.359	126.849	2002
11.94	16.453	134.731	2003
9.68	14.562	150.3276	2004
11.42	19.139	167.473	2005
12.30	20.043	162.922	2006
12.76	23.082	180855	2007
6.50	19.677	302.451	2008
6.09	14.307	234.592	2009
5.9	22.617	451.619	2010

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:- إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك CNIS

أهم الدول المنتجة و المصدرة للتمور:

1-1 أهم الدول المنتجة:

تعتبر مصر أهم دولة منتجة للتمور بكمية إنتاج بلغت 1326133 طن ، وبنسبة 18.65 من إجمالي الإنتاج العالمي من التمور ، أما الجزائر فتأتي في المرتبة الخامسة بكمية إنتاج بلغت 552765 طن وبنسبة 7.77 من إجمالي الإنتاج العالمي .

الجدول رقم(1-2):أهم الدول المنتجة للتمور

النسبة المئوية	الكمية بالطن	الدولة
18.65	1326133	مصر
14.15	1006406	إيران
13.86	986000	السعودية
10.61	755000	الإمارات
9.56	680107	باكستان

7.77	552765	الجزائر
6.66	476318	العراق
4.72	336000	السودان
3.59	255871	عمان
2.10	150000	ليبيا
8.33	126487	بقية دول العالم
100	7109974	إنتاج العالم بالطن

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن: محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، 2012، ص

1-2 أهم الدول المصدرة من حيث الكمية:

تعد العراق هي أعلى الدول تصديراً للتمر كما يتضح بالجدول (1-3) حيث يعادل تصديرها 27.1% من مجموع الصادرات العالمية للتمور وذلك لا يعني أن العراق أكبر دولة منتجة، هي في المرتبة السابعة في الإنتاج على المستوى العالم ، كما تحتل الجزائر المرتبة السابعة من حيث الكمية المصدرة حيث بلغت 9861 طن سنة 2008، وهذه نسبة قليلة إذا ما قورنت بالإمكانات التي تزخر بها الجزائر في ميدان الإنتاج تقريبا 2 بالمائة من الإنتاج يتم تصديره فقط.

الجدول رقم (1-3): أهم الدول المصدرة للتمور من حيث الكمية

النسبة المئوية	الكمية بالطن	الدولة
27.1%	264640	العراق
24.4%	237898	الإمارات
17.37%	169119	إيران
9.5%	93137	باكستان
7.2%	69485	تونس
5.2%	50891	سعودية
1.01%	9861.46	الجزائر
0.97%	9447	إسرائيل

0.92%	8995	مصر
10.24%	48594	باقي دول العالم
100	973352	الاجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن: محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، 2012 ص 8.

1- أهم الدول المصدرة من حيث القيمة :

ويتبين لنا من جدول رقم (4-1) أن تونس تعد أعلي الدول من ناحية قيمة للتصدير من التمور بنسبة 26.4 % وفي التصدير من ناحية التصدير بالطن تحتل المركز الخامس بنسبة % 6.1 والجزائر تحتل المركز العاشر من ناحية القيمة بنسبة 2.99% من قيمة الإجمالية للعالم وفي تصدير بالطن تحتل المركز السادس بنسبة % 5.2 وذلك يوضح أن السعودية لا تصدر كثيرا مقارنة بالإنتاج وذلك لأن السعودية مستهلك للتمور.

جدول (4-1): أهم الدول المصدرة في العالم حسب قيمة صادرات التمور (بالألف دولار) سنة 2008 .

النسبة المئوية	الكمية بالطن	الدولة
26.4%	170388	تونس
10.9%	71517	إيران
10.5%	69055	الإمارات
9.07%	59484	العراق
8.62%	56514	سعودية
7.74%	50768	إسرائيل
4.95%	32499	باكستان
4.34%	28490	فرنسا
3.23%	21206	أمريكا
2.99%	19663	الجزائر
11.57%	75900	باقي دول العالم
100	655484	الاجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن: محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان "تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، 2012 ص 1:

-أما أهم الدول العربية المصدرة للتمور وفق إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في سنوات 2010-2003 فهي كالآتي:

الجدول رقم(5-1) يوضح أهم الدول العربية المصدرة للتمور للأسواق العالمية 2008-2010

القيمة : مليون دولار الكمية: ألف طن

2010		2009		2008		متوسط الفترة 2007-2003		الدولة
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
198.92	84.24	180.45	77.25	159.92	69.49	104.73	45.74	تونس
78.22	73.36	56.51	50.89	56.51	50.89	33.10	45.29	السعودية
19.99	38.69	19.99	38.69	19.99	38.69	13.20	38.00	الإمارات
13.57	7.23	13.57	7.23	19.53	9.64	18.29	10.81	الجزائر
9.53	37.06	9.53	37.06	9.53	37.06	9.19	31.46	العراق
13.55	11.60	8.38	7.82	4.40	5.72	2.33	4.14	مصر
6.90	6.69	5.80	7.31	6.49	7.00	2.58	5.4	سلطنة عمان

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 30، 2011، ص254

كل هذه الحقائق والمعطيات تؤكد أن الجزائر تمتلك ميزة تنافسية قوية في ميدان التسويق الخارجي للتمور مما يتعين على السلطات الجزائرية وضع استراتيجية تصديرية فعالة من شأنها توجيه فئة من المصدرين إلى الأسواق العالمية وتجسيد الأهداف المسطرة.

2- تطور الصادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات:

تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة الصادرات الوطنية ، و يشير الجدول رقم (6-1) إلى نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير نفطية 2000-2011

الجدول رقم (6-1) نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير نفطية 2000-2011:

السنوات	الصادرات من التمور بمليون دولار	الصادرات خارج المحروقات -مليون دولار-	النسبة %
2000	14.748	612	2.40
2001	10.439	648	1.60

2.22	734	16.359	2002
2.44	673	16.453	2003
1.86	781	14.562	2004
2.1	907	19.139	2005
1.69	1184	20.043	2006
1.73	1332	23.082	2007
1.01	1937	19.677	2008
1.24	1066	14.307	2009
1.78	1268	22.617	2010
1.24	2040	25.374	2011

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك (CNIS)

نلاحظ أن نسبة صادرات التمور مقارنة بالصادرات غير النفطية قد سجلت انخفاضا متذبذبا منذ سنة 2006 حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2003 لتبدأ هذه النسبة في التراجع إلى 2.1 سنة 2005 ثم إلى 1.73 سنة 2007 ويرجع ذلك أساسا تذبذب في الكميات المصدرة من التمور في حين أننا نلاحظ ارتفاع في الصادرات الأخرى غير نفطية حيث بلغت إجمالي الصادرات الغير النفطية سنة 2010 : ما قيمته 1.268 مليار دولار لتصل سنة 2011 إلى 2.040 : مليار دولار أما تطور الصادرات الجزائرية من التمور بالكمية والقيمة فكانت كما يلي:

الجدول رقم(7-1) تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية والقيمة من منتج التمور 2000-2011

القيمة بمليون دولار	الكمية بالطن	السنوات
14.748	10078.6	2000
10.439	7849.58	2001
16.359	11034.6	2002
16.453	10200.41	2003
14.562	8133.2	2004
19.139	11258.27	2005
20.043	12328.37	2006
23.082	13356.43	2007
19.677	9861.46	2008

14.307	8953.56	2009
22.617	16.037.3	2010
25.374	28143.15	2011

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك (CNIS)

نلاحظ أن هناك نوعا من التذبذب في الكمية المصدرة من التمور في الفترة ما بين 2000 و 2009 حيث بلغت 10078.6 طن سنة 2000 لتصل إلى 11258 طن سنة 2005 ثم تنخفض إلى 8953.56 طن سنة 2009 طن ثم ترتفع لتصل إلى أقصاها سنة 2011 إلى 28143.15 ويرجع هذا التذبذب في التصدير إلى غياب استراتيجية تسويقية فعالة وواضحة المعالم سواء من الدولة أو الخواص تكون من أهدافها ترقية صادرات التمور من خلال تدليل العقبات والعوائق التي ما تزال تعترض تطوير قطاع تصدير التمور في الجزائر.

أما بالنسبة لأهم الدول المستوردة لمنتوج التمور فيأتي في مقدمة الدول فرنسا من حيث القيمة 13.62 مليون دولار (والنيجر من حيث الكمية (% 55.55) ثم الإمارات بنسبة 4.91 وروسيا بنسبة 4.83 كما يوضحه الجدول رقم (1-8)

الجدول رقم (1-8): أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2011

النسبة المئوية	الكمية بالطن	الدولة
25.21	7094.98	فرنسا
55.55	15634.18	النيجر
4.91	1383.23	الإمارات
4.83	1361.55	روسيا
1.19	335.60	الولايات المتحدة
1.11	314.21	بريطانيا
0.98	278.35	ألمانيا
0.81	228.016	المغرب
0.79	222.35	كندا
0.45	127.20	تركيا
4.13	1162.31	الدول الأخرى

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات محصل عليها المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات الجمارك CNIS

المبحث الثاني الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- عبد الرزاق بن هارون ، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر حالة التمور الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013 وقد طرح الاشكالية لدراسة الموضوع على النحو التالي كيف يمكن تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على الجانب الزراعي بالنسبة لإنتاج التمور في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري، وإجابة على هذه الاشكالية اتبع المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ، في ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه فهي سلاح ذو حدين لذا يجب اتخاذ الاجراءات التي تجعل من أثرها هذا إيجابيا
- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعيه، لم تصل إلى حد التغيير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية ، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة ، الندرة، التبعية.
- يقوم القطاع الزراعي بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، من خلال إسهامه الكبير في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام، ويساهم إنتاج التمور بشكل معتبر في القطاع الزراعي.

2- سليمان دحو، تسويق المنتج الزراعي كاستراتيجية للدخول للأسواق الدولية دراسة التسويق للتمور الجزائرية

"حالة مؤسسة **zelfana datte** " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية الحقوق وعلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008/2007، تلخصت الاشكالية حول : إلى أي مدى يمكن لتسويق المنتج الزراعي الجزائري أن يساهم في الدخول إلى الأسواق الدولية .

نتائج الدراسة

- يمكن فهم التسويق الدولي على أنه مجموعة من الأنشطة والجهود التي تهدف إلى تدفق وانسياب السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية بهدف إشباع رغبات المستهلك الأجنبي ومن ثم تحقيق جملة من أهداف المؤسسة أهمها: التقليل من المخاطر من خلال تعدد الأسواق المستهدفة ، زيادة الحصة السوقية من أجل رفع الطاقة الانتاجية ، اكتشاف فرص ربحية عالية أكثر من الأسواق المحلية
- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية والاشهار مما يساهم في خفض الطلب الخارجي للتمور

- تشتكي كثير من المؤسسات الجزائرية العاملة في هذا الميدان من التأخرات البيروقراطية التي تسمح لهم بالاستجابة بسرعة لزيائهم كالتأخر في منح التراخيص والموافقة من سلطات الصحة والاجراءات الجمركية ، كل هذا من شأنه أن ينال من مصداقية المؤسسات الجزائرية في نظر المتعاقد الأجنبي
- عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور بما فيه الكفاية بضرورة إنشاء أقسام مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي مختصة في تسويق المنتجات والترويج والدعاية اللازمة لها ، وأخرى لفحص جودة منتج التمور ونوعيتها ودعمها بالمهارات والكفاءات المتخصصة

المطلب الثاني : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولا : أوجه الشبه

- الاهتمام بمجال التمور
- سوء السياسات التسويقية الخارجية للدولة
- ضرورة الاستثمار في مجال التمور في الجزائر

ثانيا : أوجه الاختلاف

- دراسة واقع انتاج التمور
- دراسة واقع تصدير التمور
- دراسة عامة عن الجزائر وليست خاصة بمؤسسة
- مقارنة مع دولة تونس

المطلب الثالث : مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

يتمثل مجال الاستفادة من الدراسات السابقة في:

- ساهمت الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية؛
- كما ساهمت في الوقوف على عناصر التنمية الاقتصادية والتسويق الدولي ؛
- ساعدت في تكوين تصور شامل لموضوع الدراسة الأمر الذي ساهم في صياغة مشكلات وفروض الدراسة؛
- ساهمت وبشكل كبير في تصميم استمارة الاستبيان، من خلال الجانب النظري واستمارات استبيانات الدراسات السابقة؛

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للزراعة والصادرات خارج المحروقات حيث قسمناه إلى مبحثين أساسيين، تناولنا في المبحث الأول على الزراعة ودورها في التنمية الإقتصادية الذي يعتبر أحد أهم قطاعات التنمية

وكذا تعرفنا تسويق وتصدير التمور في الجزائر التي تعتبر منتج تنافسي مقارنة بالدول الأخرى أما المبحث الثاني فكان عبارة عن عرض لبعض الدراسات السابقة التي كانت بمثابة الدرب المنير ونقطة البداية لهذه الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بتوجه إلى الواقع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال التمور ذلك بإجراء دراسات ميدانية و تحليلات إحصائية على قطاع التمور في دولة الجزائر ، محاولين إبراز قيمة و مكانة التمور في الجزائر ، و سنتطرق في هذا الفصل إلى قطاع التصدير و إنتاج التمور إحصائيا وبعدها سنقوم بدراسة عينة من المؤسسات الناشطة في مجال التمور ومعرفة مدى مساهمتها في تنمية المزروعات وتوجهات هذه المؤسسات .

المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض كيفية إنجاز الدراسة الميدانية و توضيح طريقة اختيار عينة لدراستنا ، و طريقة جمع المعطيات و الأدوات المستخدمة في الجمع ، و الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

المطلب الأول : طريقة الدراسة :

نعرض في هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعريف بمجتمع الدراسة و العينة المدروسة ، و المعطيات المجمعة للدراسة و المنهج الذي اعتمدها في دراستنا هو المنهج الوصفي إحصائي حيث أنه يعبر عن الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها تحليلاً وصفيًا .

+ الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة

- 1- مجتمع : يتمثل مجتمع الدراسة على مجموعة من المؤسسات صغيرة و المتوسطة على مستوى الجزائر العاملة في مجال إنتاج وتسويق وتصدير التمور و البالغ عددها 100 مؤسسة.
- 2- عينة الدراسة: 27 مؤسسة صغيرة و متوسطة موزعة على ثلاث ولايات هي ورقلة و بسكرة و الوادي

+ الفرع الثاني : مصادر جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا الميدانية على مصدرين أساسيين في الحصول على البيانات هما : المصادر الأولية و المصادر الثانوية و التي لها علاقة بموضوع الدراسة و تمثلت فيما يلي :

المصادر الأولية : و التي تتمثل في أداة الدراسة التي تمثلت في الإحصائيات ، و التي حصلنا عليها من طرف الوكالات التالية و هي كالتالي : وكالة الوطنية لترقية تجارة الخارجية ، و المركز الوطني لسجل التجاري ، و ذلك من أجل جمع المعلومات اللازمة لموضوع دراستنا للوصول إلى نتائج دراستنا.

أما البيانات الخاصة بالاستبيان فقد تم الحصول عليها من توزيع بطاقات الاستبيان على حوالي 100 مؤسسة وهذا التوزيع تم يدويًا عن طرق المقابلة و عن طريق البريد الإلكتروني و عن طريق الهاتف.

المصادر الثانوية : و التي تتمثل في الدراسة النظرية (المقالات العلمية ، و المنشورات و البحوث الجامعية و الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا ، و بناءً عليها قمنا بتحديد فرضيات دراستنا التي تناسب و التي تؤدي إلى الإجابة على الفرضيات الدارسة .

المطلب الثاني : أدوات جمع البيانات

تهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية و طرق جمع البيانات و البرامج و الأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية لها .

الأدوات المستعملة في الدراسة

تم استخدام أساليب المعالجة الإحصائية لتحليل البيانات وتم استخدام استبيان لمعرفة واقع المؤسسات من ناحية خمس محاور كالإنتاج والتصدير والتسويق ثم قمنا ببناء الفرضيات من الدراسات التطبيقية وتحليلها على أساس ما تم وضعه من الفرضيات لدراستنا.

المطلب الثالث : معطيات الدراسة

الجدول رقم (1-2) : عدد المؤسسات الناشطة في التمور لسنة 2015

المصدر	المؤسسات المنتجة			الولايات
	الصغيرة	المصغرة	المجموع	
	1	5	6	أدرار
	0	1	1	الشلف
	0	3	3	الأغواط
	0	2	2	أم البواقي
	1	1	2	باتنة
2	2	2	4	بجاية
34	21	134	155	بسكرة
1	1	5	6	البليدة
	1	1	2	البويرة
1				تلمسان
1	1	2	3	تيزي وزو
15	10	17	27	الجزائر
	1	5	6	الجللفة
1	0	6	6	سطيف
	0	1	1	سكيكدة
	0	1	1	سيدي بلعباس
	0	1	1	عناينة
2	2	4	6	قسنطينة
	2	0	2	مستغانم
	0	1	1	المسيلة

5	5	8	13	ورقلة
2	3	1	4	وهران
	0	1	1	البيض
	0	1	1	برج بوعريبيج
	0	2	2	بومرداس
2	4	41	45	واد سوف
	1	4	5	خنشلة
	0	1	1	سوق أهراس
	0	3	3	تيازة
4	0	5	5	ميلة
	0	1	1	عين الدفلى
3	2	2	4	غرداية
	1	0	1	غليزان
73			321	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام احصائيات من المركز الوطني لسجل التجاري CNRC

الجدول رقم (2-2): توزيع النخيل حسب الولايات لسنة 2015

الولاية	المساحة المستغلة (هكتار)	دقلة نور (تمور رطبة)	الغرس ونظائرها (التمور الرطبة)	دقلة بيذا و نظرائها (تمور جافة)	مجموع النخيل
أدرار	27 804	0	0	3 733 350	3 733 350
الأغواط	318	10 500	14 160	12 616	37 276
باتنة	193	8 656	9 033	10 977	28 666
بسكرة	42 493	2 612 862	545 626	1 090 812	4 249 300
بشار	13 945	0	1 386 738	239 394	1 626 132
تمنراست	7 001	0	0	688 822	688 822
تبسة	812	39 000	22 400	0	61 400
الجلقة	100	6 310	2 160	813	9 283
ورقلة	21 515	1 370 357	989 538	162 800	2 522 695
البيض	639	19 820	15 900	28 200	63 920
إليزي	1 220	7 727	74 213	43 760	125 700
تندوف	434	0	45 206	0	45 206
الوادي	36 317	2 422 411	703 835	618 937	3 745 183
خنشلة	766	51 200	61 300	11 542	124 042
النعام	506	1 790	48 810	0	50 600
غرداية	10 632	521 750	219 670	483 390	1 224 810
المجموع	164 695	7 072 383	4 138 589	7 125 413	18 336 385

المصدر: ملتقى ثقافة الزراعة النخيل خلال مؤتمر وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لأستاذ صالح الزنجري

الجدول رقم (2-3) : توزيع إنتاج النخيل

الولايات	المساحة المستغلة/	عدد النخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج/ قنطار	كلغ/النخلة
أدرار	27 804	3 733 350	2 696 882	875 223	32,5
بسكرة	42 493	4 249 300	3 818 863	3 214 402	84,2
ورقلة	21 515	2 522 695	1 988 307	1 212 537	61
الوادي	36 317	3 745 183	3 357 849	2 137 520	63,7
غرداية	10 632	1 224 810	1 025 300	520 000	50,7
المجموع	138 761	15 475 338	12 887 201	7 959 682	58

المصدر: ملتقى ثقافة الزراعة النخيل خلال مؤتمر وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لأستاذ صالح الزنجري

المبحث الثاني : دراسة إحصائية لدور التصدير في تطوير زراعة النخيل بالجزائر

سنتناول في هذا المبحث دراسات تحليلية إحصائية للعديد من المؤسسات الناشطة في مجال التمور ومدى مساهمتها في تطوير وتنمية زراعة النخيل داخل الجزائر وماهي المكانة التي تحتلها الجزائر في مجال التمور

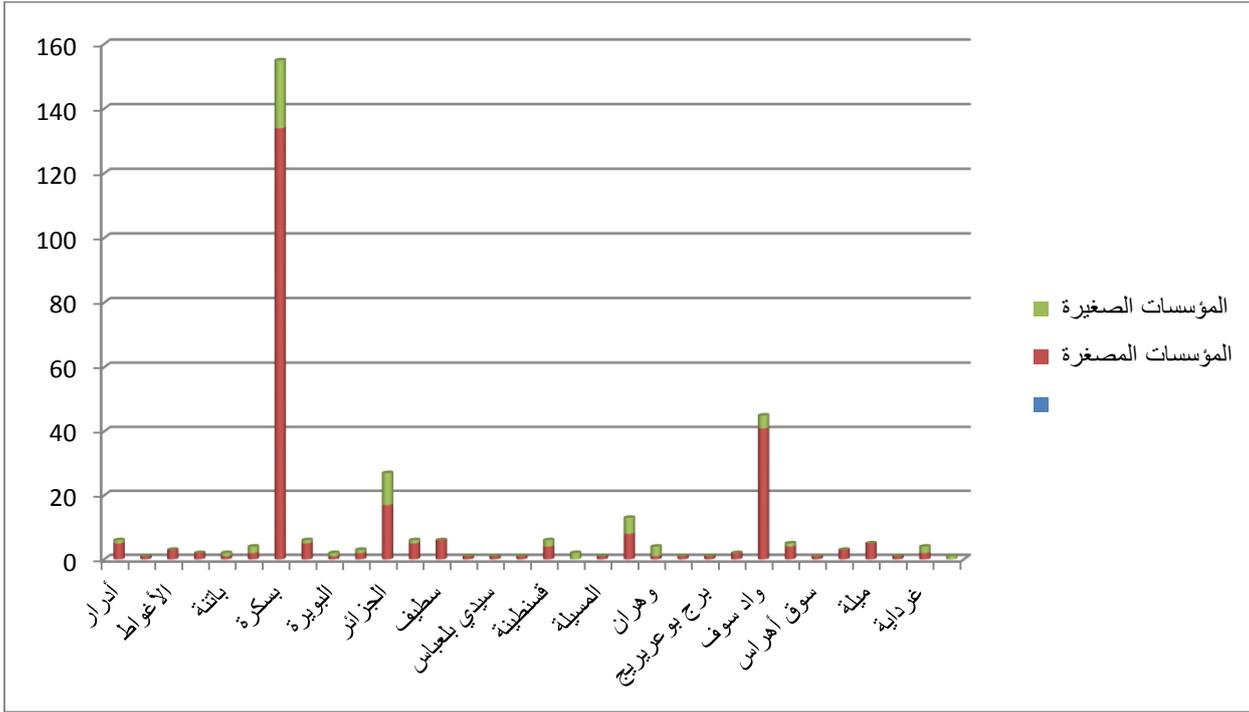
المطلب الأول : دراسة تحليلية لقطاع التمور في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب دراسات تحليلية للمؤسسات الناشطة في قطاع التمور في الجزائر تم بعد ذلك معرفة مدى انتاجها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

الفرع الأول : دراسة تحليلية للمؤسسات الناشطة في قطاع التمور

نلاحظ في هذا الجدول توزيع المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التمور على المستوى الوطني وهي تنقسم إلى مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال) ومؤسسات صغيرة (أقل من 50 عامل) و تتموقع أغلب هذه المؤسسات بين مدينة الجزائر وبسكرة ووادي سوف . أما في الجدول الثاني الذي يوضح عدد المؤسسات المصدرة للتمور في الجزائر والتي تتوزع على 14 ولاية فإننا نلاحظ أيضا أن أغلب المؤسسات تتركز في مدينة بسكرة ثم تليها العاصمة

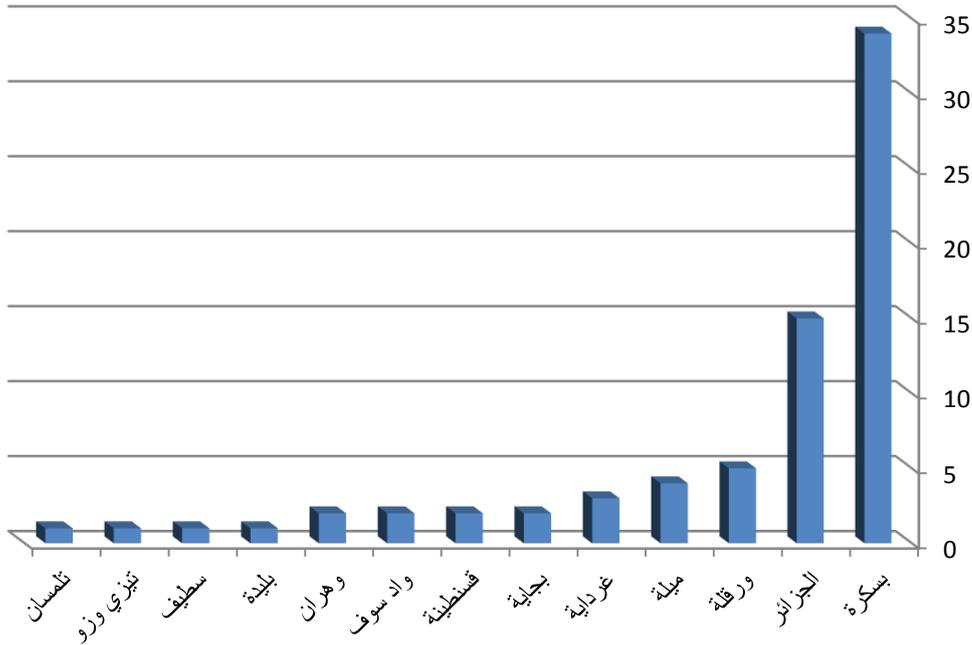
الشكل (1-2) المؤسسات المنتجة للتمور في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب من جدول (1-2)

من خلال الجدول (2-2) توزيع المؤسسات المنتجة للتمور على المستوى الوطني ونرى أنها تتركز بصفة كبيرة بمنطقة بسكرة وذلك لخصوصية المنطقة وجودة إنتاجها وتواجد أكثر من 4 ملايين نخلة فيها بعدد 155 مؤسسة صغيرة ومصغرة ثم تليها مدينة وادي سوف لقرىها من مدينة بسكرة تواجدها أيضا على أكثر من ثلاثة ملايين نخلة فعدد المؤسسات هناك 45 مؤسسة ثم في المركز الثالث تجدد مدينة الجزائر العاصمة بـ 27 مؤسسة هذا عائد إلى خيارات بعض المستثمرين بإنشاء مصانعهم ومراكز نشاطهم داخل العاصمة لتسهيل الأمور الإدارية وسهولة التصدير لقرىها من ميناء الجزائر .

الشكل (2-2) المؤسسات المصدرة للتمور في الجزائر



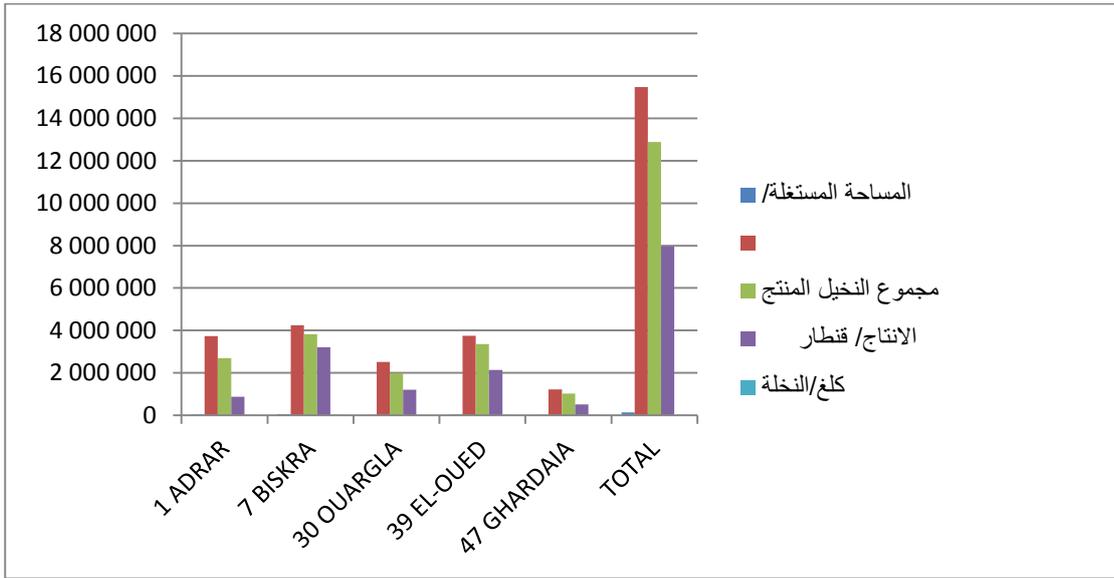
المصدر : من إعداد الطالب جدول (2-2)

نلاحظ من الجدول (2-3) أن المؤسسات المصدرة للتمور تتواجد بكثرة في منطقة بسكرة وهذا لقرابها من المناطق الفلاحية وجودة الإنتاج في مدينة بسكرة واهتمام أهل المنطقة بتصدير هذه السلعة ثم في المرتبة الثانية تأتي مدينة الجزائر العاصمة مع أنها لا تحتوي على أي إنتاج هناك إلا أنها تتواجد بها 15 مؤسسة مصدرة وسبب تواجد المؤسسات في منطقة العاصمة هو سهولة الوصول إلى ميناء الجزائر وتسهيل المعاملات الادارية ، أما باقي الولايات فتجد فيها مؤسسة واحدة أو أكثر وهذا عائد لعدم وجود ثقافة الاستثمار واستغلال المنتج الوطني الكبير من التمور.

الفرع الثاني : دراسة تحليلية لإنتاج التمور في الجزائر

يبين لنا الجدول أعلاه الولايات الرئيسية التي تتواجد فيها أشجار النخيل والمساحة المستغلة لزراعة النخيل في كل ولاية وأنواع التمور المنتجة من النخيل وأعداد النخيل في كل ولاية وقد احتلت ولاية بسكرة المرتبة الأولى بعدد أشجار النخيل المزروع وتليها واد سوف وأدرار و ورقلة تواليا ، يبين الجدول رقم (2-5) أعداد النخيل المثمر من إجمالي النخيل المزروع على المستوى الوطني وحجم إنتاج كل نخلة ومنه الحجم الوطني للإنتاج.

الشكل رقم(2-1) التمثيل البياني لتوزيع إنتاج النخيل



المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

الفرع الثالث : دراسة تحليلية لواقع تصدير التمور في الجزائر

الجدول رقم (2-4) : حجم التصدير

المادة	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
2013	20,79	29,85
2014	26	38,79

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الجدول رقم(2-6) يبين حجم الصادرات الجزائرية من التمور بين سنتي 2013 و2014 وقيمتها بالمليون دولار من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن حجم الانتاج السنوي من التمور بلغ 747457.658 ألف طن من إجمالي 12.8 مليون نخلة منتجة وفي مقابل ذلك فإن الصادرات الجزائرية من التمور سنة 2013 بلغ 20.79 ألف طن أي بنسبة 2.78% وقيمة الصادرات سنة 2014 بلغ 26 ألف طن أي بنسبة 3.48 % بنسبة زيادة قدرها 0.7%

في الجدول رقم ((2-7)) نلاحظ في الجزائر أن المساحات المستغلة لزراعة النخيل أكثر بأربعة أضعاف من المساحة المستغلة في دولة تونس أما عدد النخيل المتواجدة في تونس فهي 5.4 مليون نخلة فقط مقابل أكثر من 18 مليون نخلة في الجزائر والنخيل المثمر أيضا في الجزائر مرتفع بقيمة 12 مليون نخلة مقابل 4.2 مليون نخلة في

دولة تونس ، وقيمة الانتاج في تونس ضعيف مقارنة بالجزائر إذ تبلغ في تونس 162 ألف طن مقابل 747 الف طن في الجزائر ولكن الصادرات التونسية من التمور وصل إلى 69.3 الف طن بنسبة 42% من إجمالي الانتاج .فيما أن صادرات الجزائر من التمور هو 26 ألف طن بنسبة 2.78% من إجمالي الانتاج

الجدول رقم (2-5) : مقارنة بين الجزائر و تونس في إنتاج التمور

تونس	الجزائر	
40500	164695	المساحة المستغلة /ها
5400000	18336385	إجمالي النخيل
4200000	12887201	النخيل المنتج
162000	747457	قيمة الانتاج/طن
69300	26000	قيمة الصادرات/طن

المطلب الثاني : دراسة إحصائية لواقع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر

الفرع الأول : أسئلة الاستبيان

1. المحور الأول: الإنتاج

الجدول رقم (2-6) إحصائيات محور الإنتاج

العبارات	N	Moyenne	Ecart type الانحراف المعياري
ألجأ إلى عدة فلاحين ومستثمرين لتوفير الكميات المطلوبة من التمر	27	4.815	.4833
أحصل على دعم من الدولة للاستثمار في زراعة النخيل	27	3.852	1.2620
أعتمد على المنتج الخاص بي فقط من التمر	27	2.593	1.0834
أحاول تقديم منتجاتي بأقل التكاليف	27	4.074	.9168
دمج التكنولوجيا في المجال الزراعي يرفع من جودة الإنتاج	27	4.185	.5573
أستعمل أيدي عاملة ذات كفاءة عالية	27	3.926	.9168
أوفر أحسن الظروف لتخزين منتجات التمر	27	4.296	.4653
N valide (liste)	27		

من إعداد الطالب باستخدام مخرجات spss

المحور الثاني: التسويق

ماهي الدوافع التي دعت المؤسسة للتوجه نحو الأسواق الدولية

الجدول رقم (2-7) الإحصائيات الوصفية لمحور التسويق

العبارات	N	Moyenne	Ecart type
المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات	27	4.370	.8389
وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية	27	4.556	.8006
يعتبر التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق المحلي	27	4.704	.6086
تنفيذا لاتفاقيات تجارية	27	3.370	1.1815
التموقع داخل السوق الدولي	27	3.852	.9488
خلق علامة تجارية للمؤسسة ذات بعد دولي	27	3.889	.9740
N valide (liste)	27		

من إعداد الطالب باستخدام مخرجات spss

المحور الثالث : التصدير

ماهي الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تنمية الصادرات من منتج التمور

الجدول رقم (8-2) الإحصائيات الوصفية لمحور التصدير

العبارات	N	Moyenne	Ecart type
دعم المشاركة في المعارض الدولية	27	4.185	.7863
تقديم معلومات وتقارير تخص المنافسين في الأسواق المستهدفة	27	3.481	1.1222
مشاركة السفارات والملاحق الدبلوماسية في الترويج للتمور الجزائرية	27	2.704	1.4627
سهولة اقتناء الآلات التكنولوجية	27	2.111	1.3960
N valide (liste)	27		

من إعداد الطالب باستخدام مخرجات spss

المحور الرابع: عوائق الإنتاج

الجدول رقم (9-02) الإحصائيات الوصفية لمحور عوائق الإنتاج

	N	Moyenne	Ecart type
أعاني من كثرة أمراض أشجار النخيل	27	4.481	.7530
أفقد مخزوننا كبيرا من التمور بسبب الحشرات	27	4.296	.9121
هناك أصناف كثيرة لتمور ذات نوعية رديئة	27	4.000	1.0377
هناك نقص في التنوع السلعي للتمور	27	3.852	1.0635
ضعف المعرفة التقنية للمزارع حدثت من زيادة مستوى الإنتاجية	27	4.222	.8006
ضعف الكفاءة وقلة اليد العاملة	27	4.407	.8884
N valide (liste)	27		

من إعداد الطالب باستخدام مخرجات spss

المحور الخامس: عوائق التسويق

الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسة عند التسويق

الجدول رقم (2-10) الإحصائيات الوصفية لمحور عوائق الإنتاج

	N	Moyenne	Ecart type
عدم توافر بيانات عن الأسواق الخارجية	27	4.889	.3203
شدة المنافسة في الأسواق	27	4.667	.7845
نقص في التنوع السلعي للتمور	27	4.667	.8321
تقنيات الدعاية والاعلان ضعيفة جدا	27	5.000	.0000
الإجراءات الإدارية التعسفية	27	5.000	.0000
ضعف الخدمات البنكية المتعلقة بالتسويق الخارجي	27	5.000	.0000
N valide (liste)	27		

من إعداد الطالب باستخدام مخرجات spss

الفرع الثاني : ثبات الاستبيان

1- صدق الاستبيان : لقد قمنا بتقنين فقرات الاستبيان (أداة الدراسة) وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراته

وذلك عن طريق صدق المحتوى والذي تم التحقق منه بالطريقة التالية :

- لقد تم الاستعانة في إعداد الاستبيان بدراسات سابقة تم تطبيقها من قبل، وعند الاختيار النهائي لعباراته تم اختيار ما يناسب الدراسة موضوع البحث، فضلا عن الخطوات المنهجية الدقيقة التي سارت عليه.
- صدق المحكمين : حيث تم عرض القائمة على الأستاذ المشرف الذي قام بدوره بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل ما يلزم فيه.

2- ثبات الاستبيان :

من أجل اختبار مصداقية ثبات الاستبيان، وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى، فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، الذي بلغت قيمته لكافة فقرات الاستبيان (72.9%) وهو معامل ثبات جيد.

الجدول رقم (2-11) ثبات صحة الإستبيان

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.729	27

الفرع الثالث : دراسة عينة الاستبيان

يبين لنا الجدول التالي أن عينة الدراسة كلها من القطاع الخاص وعدم وجود أي مؤسسة تابعة للقطاع العام في توجه واضح للخواص نحو الإستثمار في هذا المجال

الجدول رقم (2-12) قطاع نشاط المؤسسة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide القطاع خاص	27	100.0	100.0	100.0

الجدول رقم (02-13) طبيعة المدير

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide المالك	22	81.5	81.5	81.5
المسير	5	18.5	18.5	100.0
Total	27	100.0	100.0	

يبين لنا الجدول رقم ... أن 81.5% من العينة هم مالكي مؤسسات وأن 18.5% فقط هم مسيرين

الجدول رقم (2-14) الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	27	100.0	100.0	100.0

يبين الجدول رقم أن العينة محل الدراسة كله من جنس الذكور في غياب تام للجانبة الأنثوي وهذا يدل على مدى الاهتمام وتوجه الذكور عكس الإناث نحو هذا النشاط

الجدول رقم (2-15) المستوى التعليمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي	8	29.6	29.6	29.6
جامعي	18	66.7	66.7	96.3
دراسات عليا	1	3.7	3.7	100.0
Total	27	100.0	100.0	

يتضح لنا من الجدول رقم أن 66.7% من عينة الدراسة ذوي مستوى جامعي وأن 29.6% منهم فقط فهم ذوو مستوى ثانوي ، أما الباقي المتمثل في 3.7% فهم من أصحاب الدراسات العليا وهذا دلالة على أن الجامعيين هم أكثر من يتوجه إلى المقابلة

الجدول رقم (2-16) خبرة المؤسسة في مجال نشاطها

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من خمس سنوات	2	7.4	7.4	7.4
من خمس إلى عشرة سنوات	11	40.7	40.7	48.1
أكثر من عشر سنوات	14	51.9	51.9	100.0
Total	27	100.0	100.0	

يبين لنا الجدول رقم أن أصحاب المؤسسات محل العينة لديهم خبرة في مجال التمور لمدة أكثر من عشر سنوات بنسبة 51.9% ومن خمس إلى عشر سنوات بنسبة 40.7% أما نسبة 7.4% فهي للمؤسسات التي لديها أقل من خمس سنوات خبرة فقط

الجدول رقم (02-17) عدد عمال المؤسسة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide من 1 إلى 9 عمال	8	29.6	29.6	29.6
من 10 إلى 49 عامل	19	70.4	70.4	100.0
Total	27	100.0	100.0	

يبين لنا الجدول رقم أن 29.6% من المؤسسات قيد الدراسة مؤسسات مصغر حيث عدد عمالها يتراوح بين عامل إلى 9 عمال أما 70.4% من المؤسسات الأخرى فهي مصنفة من المؤسسات الصغيرة حيث عدد العمال في كل واحدة منها يتراوح بين 10 و 49 عامل

الجدول رقم (02-18) مجال نشاط المؤسسة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide إنتاج	1	3.7	3.7	3.7
إنتاج وتسويق وطني	14	51.9	51.9	55.6
تصدير	2	7.4	7.4	63.0
إنتاج وتصدير	10	37.0	37.0	100.0
Total	27	100.0	100.0	

يبين لنا الجدول رقم ... أن المؤسسات محل الدراسة كانت إنتاجية فقط بنسبة 3.7% فقط وأن المؤسسات التي كانت تنتج وتسوق منتجاتها وطنيا فكانت بنسبة 51.9% أما المؤسسات التي تعمل في مجال التصدير فقط كانت نسبتها 7.4% أما المؤسسات التي تنتج وتسوق وتصدر فهي بنسبة 37%

الفرع الرابع : تحليل الاستبيان

1- النتائج المتعلقة بالإنتاج

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول محور الإنتاج.

الجدول رقم (19-02) : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور

الإنتاج

الرقم	الفقرة	النسب المئوية					المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	أجأ إلى عدة فلاحين ومستثمرين لتوفير الكميات المطلوبة من التمر	85.2	11.1	3.7	0	0	4.815	0.4833	موافق بشدة
2	أحصل على دعم من الدولة للاستثمار في زراعة النخيل	33.3	44.4	7.4	3.7	11.1	3.852	1.2620	موافق
3	أعتمد على المنتج الخاص بي فقط من التمر	7.4	11.1	25.9	44.4	11.1	2.593	1.0834	غير موافق
4	أحاول تقديم منتجتي بأقل التكاليف	37	40.7	14.8	7.4	0	4.074	0.9168	موافق
5	دمج التكنولوجيا في المجال الزراعي يرفع من جودة الإنتاج	25.9	66.7	7.4	0	0	4.185	0.5573	موافق
6	أوفر أحسن الظروف لتخزين منتجات التمر	29.6	70.4	0	0	0	3.926	0.9168	موافق
7	أستعمل أيدي عاملة ذات كفاءة عالية	29.6	40.7	22.2	7.4	0	4.296	0.4653	موافق بشدة
	المتوسط العام لمحور الإنتاج	35,04	40.7	11.62	8.98	3.17	3.963	0,812129	موافق

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن المؤسسات قيد الدراسة تهتم بعملية إنتاج التمور وذلك بمتوسط حسابي 3.963، حيث أن هذه المؤسسات تركز في عملياتها الإنتاجية على اللجوء لعدة فلاحين ومستثمرين لتوفير الكميات المطلوبة من التمر وكذا إلى إستعمال أيدي عاملة ذات كفاءة عالية وذلك بمتوسطات حسابية أكبر من 4.2 بإتجاه عام موافق بشدة.

2- النتائج المتعلقة بالتسويق

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول محور التسويق.

الجدول رقم (20 - 2) : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور

التسويق

الترتيب	الفقرة	النسب المئوية					المتوسط	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات	59.3	18.5	22.2	0	0	4.370	موافق بشدة
2	وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية	70.4	18.5	7.4	3.7	0	4.556	موافق بشدة
3	يعتبر التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق المحلي	77.8	14.8	7.4	0	0	4.704	موافق بشدة
4	تنفيذا لاتفاقيات تجارية	18.5	25.9	40.7	3.7	11.1	3.370	محايد
5	التموقع داخل السوق الدولي	25.9	40.7	29.6	0	3.7	3.852	موافق
6	خلق علامة تجارية للمؤسسة ذات بعد دولي	25.9	48.1	18.5	3.7	3.7	3.889	موافق
	المتوسط العام لمحور التسويق	46,30	27,75	20,97	1,85	3,08	4,12	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسات قيد الدراسة تتوجه نحو تسويق الدولي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.12، ووفق لمقياس الدراسة فإن إجابات عينة الدراسة كانت بإتجاه موافق، حيث أن أهم الدوافع التي دعت المؤسسات قيد الدراسة إلى التوجه نحو السوق الدولي هي : يعتبر التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق

المحلي ؛ وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية ؛ المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بمتوسط

حسابي أكبر من 4.2

3- النتائج المتعلقة بالتصدير

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول محور التصدير.

الجدول رقم (21- 2) : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور

التصدير

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	النسب المئوية					الفقرة	الرقم
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
موافق	.7863	4.185	0	3.7	11.1	48.1	37	دعم المشاركة في المعارض الدولية	1
موافق	1.1222	3.481	7.4	14.8	11.1	55.6	11.1	تقديم معلومات وتقارير تخص المنافسين في الأسواق المستهدفة	2
محايد	1.4627	2.704	25.9	25.9	18.5	11.1	18.5	مشاركة السفارات والملاحق الدبلوماسية في الترويج للتمور الجزائرية	3
غير موافق	1.3960	2.111	51.9	14.8	11.1	14.8	7.4	سهولة اقتناء الآلات التكنولوجية	4
محايد	1,1918	3,120	21,3	14,8	12,95	32,4	18,5	المتوسط العام لمحور التصدير	

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسات قيد الدراسة لا تهتم بشكل كبير بعملية تصدير التمور، حيث بلغ المتوسط

الحسابي لهذا المحور 3.12 بإتجاه عام محايد، حيث نرى أن ما تهتم به هذه المؤسسات من حيث عملية التصدير

هو المشاركة في المعارض الدولية بمتوسط حسابي 4.185.

1- النتائج المتعلقة بعوائق الإنتاج

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول محور عوائق الإنتاج.

الجدول رقم (22 - 2) : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور عوائق الإنتاج

الإجابة	الفقرة	المتوسط	النسب المئوية				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
موافق بشدة	أعاني من كثرة أمراض أشجار النخيل	4.481	59.3	33.3	3.7	3.7	0
موافق بشدة	أفقد مخزوننا كبيرا من التمور بسبب الحشرات	4.296	48.1	40.7	7.4	0	3.7
موافق	هناك أصناف كثيرة لتمور ذات نوعية رديئة	4.000	33.3	48.1	7.4	7.4	3.7
موافق	هناك نقص في التنوع السلعي للتمور	3.852	29.6	40.7	18.5	7.4	3.7
موافق بشدة	ضعف المعرفة التقنية للمزارع قللت من زيادة مستوى الإنتاجية	4.222	33.3	63	0	0	3.7
موافق بشدة	ضعف الكفاءة وقلة اليد العاملة	4.407	55.6	37	3.7	0	3.7
موافق بشدة	المتوسط العام لمحور عوائق الإنتاج	4,209	43,2	43,8	6,78	3,08	3,08

من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات قيد الدراسة تعاني من عوائق في الإنتاج وذلك نسبة لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ 4.209 بإتجاه عام موافق بشدة، حيث كانت جميع فقرات هذا المحور بمتوسطات حسابية مرتفعة وهذا ما يعكس المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في عملية إنتاج التمور.

1- النتائج المتعلقة بعوائق التسويق

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول محور عوائق التسويق.

الجدول رقم (23 - 2) : الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحور عوائق التسويق

الرقم	الفقرة	النسب المئوية					المتوسط	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	عدم توافر بيانات عن الأسواق الخارجية	88.9	11.1	0	0	0	4.889	.3203	موافق بشدة
2	شدة المنافسة في الأسواق	81.5	7.4	7.4	3.7	0	4.667	.7845	موافق بشدة
3	نقص في التنوع السلعي للتمور	77.8	18.5	0	0	3.7	4.667	.8321	موافق بشدة
4	تقنيات الدعاية والاعلان ضعيفة جدا	100	0	0	0	0	5.000	.0000	موافق بشدة
5	الإجراءات الإدارية التعسفية	100	0	0	0	0	5.000	.0000	موافق بشدة
6	ضعف الخدمات البنكية المتعلقة بالتسويق الخارجي	100	0	0	0	0	5.000	.0000	موافق بشدة
	المتوسط العام لمحور عوائق التسويق	91,37	6,17	1,23	0,62	0,62	4,8705	0,323	موافق بشدة

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسات قيد الدراسة تعاني مشكلات كبيرة من ناحية التسويق بمتوسط حسابي 4.8405 كيث كان الإتجاه العام لجميع فقرات هذا المحو بموافق بشدة وهو ما يعكس الصعوبات والعراقيل التي تواجههم في عملية التسويق.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

الفرع الأول : نتائج متعلقة بوضعية قطاع إنتاج التمور بالجزائر

من خلال الجداول الإحصائية السابقة وفي ظل تحليلها المستند على الواقع الجزائري توصلنا إلى هذه النتائج:

- 1- المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التمور على المستوى الوطني تنقسم إلى مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال) ومؤسسات صغيرة (أقل من 50 عامل) و تتموقع أغلب هذه المؤسسات بين مدينة الجزائر وبسكرة ووادي سوف .
- 2- عدد المؤسسات المصدرة للتمور في الجزائر تتوزع على 14 ولاية و أغلب المؤسسات تتركز في مدينة بسكرة ثم تليها العاصمة
- 3- توزيع المؤسسات المنتجة للتمور على المستوى الوطني يتركز بصفة كبيرة على منطقة بسكرة وذلك لخصوصية المنطقة وجودة إنتاجها وتواجد أكثر من 4 ملايين نخلة فيها بعدد 155 مؤسسة صغيرة ومصغرة ثم تليها مدينة وادي سوف لقرىها من مدينة بسكرة توأجدها أيضا على أكثر من ثلاثة ملايين نخلة فعدد المؤسسات هناك 45 مؤسسة
- 4- المؤسسات المصدرة للتمور تتواجد بكثرة في منطقة بسكرة وهذا لقرىها من المناطق الفلاحية وجودة الإنتاج في مدينة بسكرة واهتمام أهل المنطقة بتصدير هذه السلعة ثم في المرتبة الثانية تأتي مدينة الجزائر العاصمة مع أنها لا تحتوي على أي إنتاج هناك إلا أنها تتواجد بها 15 مؤسسة مصدرة وسبب تواجد المؤسسات في منطقة العاصمة هو سهولة الوصول إلى ميناء الجزائر وتسهيل المعاملات الادارية ،
- 5- تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بعدد أشجار النخيل المزروع والمساحة المستغلة لزراعة النخيل وتليها واد سوف وأدرار وورقلة تواليا.
- 6- حجم الصادرات الجزائرية من التمور بين سنتي 2013 و2014 بلغ 747457.658 ألف طن من إجمالي 12.8 مليون نخلة منتجة وفي مقابل ذلك فإن الصادرات الجزائرية من التمور سنة 2013 بلغ 20.79 ألف طن أي بنسبة 2.78% وقيمة الصادرات سنة 2014 بلغ 26 ألف طن أي بنسبة 3.48% بنسبة زيادة قدرها 0.7%
- 7- المساحات المستغلة لزراعة النخيل في الجزائر أكثر بأربعة أضعاف من المساحة المستغلة في دولة تونس أما عدد النخيل المتواجدة في تونس فهي قليلة وضعيفة مقارنة بعدد النخيل المتواجد في الجزائر والنخيل المثمر أيضا في الجزائر مرتفع بأكثر من الضعف بالنسبة لدولة تونس ، وقيمة الانتاج في تونس ضعيف مقارنة بالجزائر ولكن الصادرات التونسية من التمور وصل إلى نسبة 42% من إجمالي الانتاج. فيما أن صادرات الجزائر من التمور نسبته 2.78% من إجمالي الانتاج

الفرع الثاني : نتائج متعلقة بالاستبيان

من خلال تحليل الاستبيان والإجابات التي تحصلنا عليها من المؤسسات محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- 1- المؤسسات المنتجة للتمور تعتمد بصفة كبيرة على فلاحين ومستثمرين آخرين لتوفير الكميات المطلوبة من التمور مع استعمالها لأيدي عاملة ذات كفاءة عالية وذلك بمتوسطات حسابية أكبر من 4.20 باتجاه عام موافق بشدة
- 2- أهم الدوافع التي دعت المؤسسة للاتجاه نحو الأسواق الدولية هي مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات واعتبار التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق المحلي ؛ وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية ؛ بمتوسط حسابي أكبر من 4.20 .
- 3- النظرة التي تراها المؤسسات بالنسبة للجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تنمية صادرات التمور هي نظرة محايدة بمتوسط حسابي بلغ 3.12 إذ يقتصر جهود الدولة في دعم المؤسسات في المشاركة في المعارض الدولية وتقديمها لمعلومات حول المنافسين في الأسواق المستهدفة فقط.
- 4- المؤسسات قيد الدراسة تعاني من عوائق في الإنتاج مختلفة ومتنوعة وذلك نسبة لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ 4.209 باتجاه عام موافق بشدة، حيث كانت جميع فقرات هذا المحور بمتوسطات حسابية مرتفعة وهذا ما يعكس المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في عملية إنتاج التمور.
- 5- المؤسسات قيد الدراسة تعاني مشكلات كبيرة من ناحية التسويق بمتوسط حسابي 4.8405 كيث كان الإتجاه العام لجميع فقرات هذا المحور بموافق بشدة وهو ما يعكس ضعف بعد المؤسسات عن عمليات التسويق المثالية وكذا الصعوبات والعراقيل التي تواجههم في عملية التسويق.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع والتصدير في الجزائر و الدولة تونس في مجال التصدير و إنتاج التمور و مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال ، من خلال عينة من المؤسسات المصدرة و منتجة للتمور . وكذى مدى توجه المؤسسات نحو الإنتاج والتسويق والتصدير وماهي العوائق التي تواجه المؤسسات عند التسويق والإنتاج من خلال استبان وزع على مجموعة مؤسسات ناشطة في مجال إنتاج وتسويق وتصدير التمور الجزائرية

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التعرف على مساحات المستغلة في زراعة النخيل و عدد أشجار النخيل و الاعداد المثمرة منها ، و تم التعرف ايضا على قيمة إنتاج جزائر من التمور و بالنسبة ما تصدره و كذا مكانة الجزائر مقارنة بدولة المجاورة تونس ، و منه يمكن أن نقول أن للجزائر مستقبلا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني إذا تم الاهتمام بقطاع التمور

كما أثبتت الدراسة النتائج التالية :

1. أثبتت الدراسة أنه هناك توافق بين الإنتاج و تصدير التمور في الجزائر .
2. نلاحظ أن الجزائر في زيادة مستمر في زراعة النخيل و مساحة المستغلة لزراعة ،
3. صادرات الجزائرية لتمور في نمو مستمر و لكن ببطء ،
4. الجزائر تصدر 3.48% من مجموع إنتاجها بينما دولة تونس تصدر أكثر من 46% من إجمالي إنتاجها و هذا راجع إلى عدم إهتمام بقطاع التمور في الجزائر .

- 1- المؤسسات المنتجة للتمور تعتمد بصفة كبيرة على فلاحين ومستثمرين تستعمل أيدي عاملة ذات كفاءة عالية
- 2- أهم الدوافع التي دعت المؤسسة للاتجاه نحو الأسواق الدولية هي مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات و اعتبار التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق المحلي و وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية.
- 3- النظرة التي تراها المؤسسات بالنسبة للجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تنمية صادرات التمور هي نظرة ضعيفة جدا إذ يقتصر جهود الدولة في دعم المؤسسات في المشاركة في المعارض الدولية و تقديمها لمعلومات حول المنافسين في الأسواق المستهدفة فقط.
- 4- المؤسسات تعاني من عوائق كثيرة في عمليات الإنتاج مختلفة و متنوعة
- 5- المؤسسات تعاني مشكلات كبيرة من ناحية التسويق و ذلك راجع لبعدها عن عمليات التسويق المثالية و كذا الصعوبات و العراقيل التي تواجههم في عملية التسويق

. توصيات الدراسة :

كخلاصة لما جاءت به هذه الدراسة، يقدم الباحث جملة من التوصيات و الاقتراحات :

- دعم المستثمرين في قطاع التصدير ،
- إهتمام بمجال زراعة و إنتاج التمور في الجزائر ،
- تسهيل إنشاء المؤسسات الناشطة في مجال التمور و التصدير .

. آفاق البحث

- دراسة مقارنة شاملة واقع التصدير التمور بين الجزائر و تونس ،
- دعم توجه المقاولاتي نحو قطاع التمور ،
- دراسة تقييمية للمؤسسات ناشطة في تصدير التمور .
- درجة التوجه المقاولاتي عند الفلاحين

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- 1- شورش قادر على - أهمية الاقتصاد الزراعي في بيان الاقتصاد القومي - مقالات جامعة التنمية البشرية، العراق 2017
- 2- مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com
- 3- صليحة مقاوسي وهند جمعوي، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010،
- 4- فوزية غربي - الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2008

التقارير

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 30 ، 2011 ،
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت نقلا عن: محمد عبد الله الخميس، ورقة بحثية بعنوان " تحليل لواقع واتجاهات إنتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود ،كلية علوم الأغذية والزراعة، 2012

الملاحق

جامعة قاصدي مرياح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور التصدير في تنمية زراعة التمور في الجزائر أخي الفاضل / أختي الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.....

نحن بصدد إعداد مذكرة تخرج ماستر لتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, و لأن رأيكم يهمنا نرجوا منكم أن تتكرموا بالإجابة على الأسئلة الموضوعية بين أيديكم بصدق و دقة و نحيطكم علما أن البيانات الموجودة في هذا الاستبيان ستحاط بكامل السرية و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي, كما نشكركم على تعاونكم ولكم منا جزيل الشكر من أجل إنجاح خدمة هذا الموضوع.

الرجاء وضع علامة (x) في المكان المناسب:

الجزء الأول: بيانات متعلقة بعينة الدراسة

قطاع نشاط المؤسسة : خاص عام

مدير المؤسسة : المالك مسير

الجنس : مذكر أنثى

المستوى الثقافي للمدير : ثانوي جامعي دراسات عليا أخرى

سنوات الخبرة: أقل من خمس سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

الولاية التي تنشط بها المؤسسة:

عدد العمال :

نشاط المؤسسة : إنتاج تسويق وطني تصدير إنتاج وتصدير

الجزء الثاني: ويتكون من فقرات الاستبيان

يرجى وضع إشارة (X) أما العبارة التي تعكس رأيكم بشفافية ونزاهة حول الفقرات التالية:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمام
-------	----------	------------	-------	-------	-----------	----------------

المحور الأول: الإنتاج

01	ألجأ إلى عدة فلاحين ومستثمرين لتوفير الكميات المطلوبة من التمر					
02	أحصل على دعم من الدولة للاستثمار في زراعة النخيل					
03	أعتمد على المنتج الخاص بي فقط من التمر					
04	أحاول تقديم منتجاتي بأقل التكاليف					
05	دمج التكنولوجيا في المجال الزراعي يرفع من جودة الإنتاج					
6	أوفر أحسن الظروف لتخزين منتجات التمر					
7	أستعمل أيدي عاملة ذات كفاءة عالية					

المحور الثاني: التسويق

ماهي الدوافع التي دعت المؤسسة للتوجه نحو الأسواق الدولية

08	المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات					
09	وجود فرص تسويقية في الأسواق الخارجية					
10	يعتبر التصدير أكثر ربحية من البيع في السوق المحلي					
11	تنفيذا لاتفاقيات تجارية					
12	التموقع داخل السوق الدولي					
13	خلق علامة تجارية للمؤسسة ذات بعد دولي					

المحور الثالث : التصدير

ماهي الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تنمية الصادرات من منتج التمور

					14	دعم المشاركة في المعارض الدولية
					15	تقديم معلومات وتقارير تخص المنافسين في الأسواق المستهدفة
					16	مشاركة السفارات والملاحق الدبلوماسية في الترويج للتمور الجزائرية
					17	سهولة اقتناء الآلات التكنولوجية

المحور الرابع: عوائق الإنتاج

					18	أعاني من كثرة أمراض أشجار النخيل
					19	أفقد مخزوننا كبيرا من التمور بسبب الحشرات
					20	هناك أصناف كثيرة لتمور ذات نوعية رديئة
					21	هناك نقص في التنوع السلعي للتمور
					22	ضعف المعرفة التقنية للمزارع قللت من زيادة مستوى الإنتاجية
					23	ضعف الكفاءة وقلة اليد العاملة

المحور الخامس: عوائق التسويق

الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسة عند التسويق

					24	عدم توافر بيانات عن الأسواق الخارجية
					25	شدة المنافسة في الأسواق
					26	نقص في التنوع السلعي للتمور
					27	تقنيات الدعاية والاعلان ضعيفة جدا
					28	الإجراءات الإدارية التعسفية
					29	ضعف الخدمات البنكية المتعلقة بالتسويق الخارجي

الفهرس

.X	الإهداء
.XI	الشكر
.XII	الملخص
.XIII	قائمة المحتويات
.XIV	قائمة الجداول
.XV	قائمة الاختصارات والرموز
.XVI	قائمة الملاحق
.ب.	المقدمة
01	الفصل الأول : جانب الأدبي لتصدير و إنتاج خارج المحروقات
2	تمهيد
3	المبحث الأول : أدبيات النظرية للزراعة والصادرات خارج المحروقات
3	المطلب الأول : أهمية الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية
6	المطلب الثاني : التسويق الخارجي للتمور الجزائرية
12	المبحث الثاني الدراسات السابقة
16	الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لدراسة
18	المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة
18	المطلب الأول : طريقة الدراسة
19	المطلب الثاني : أدوات جمع البيانات.
19	لمطلب الثالث : معطيات الدراسة
21	المبحث الثاني : دراسة إحصائية لدور التصدير في تطوير زراعة النخيل بالجزائر
21	المطلب الأول : دراسة تحليلية لقطاع التمور في الجزائر
26	المطلب الثاني : دراسة إحصائية لواقع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر
36	المطلب الثالث : نتائج الدراسة
40	الخاتمة
43	المصادر والمراجع

45	الملاحق
49	فهرس